الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة التشريع العام

حول:

مشروع قانون أساسي يتعلّق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في المادّة الجزائية عدد 46/ 2014

و مشروع قانون أساسي يتعلّق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين عدد 48/ 2014

رئيس اللجنة: السيد عبادة الكافي

نائبة الرئيس: السيدة لطيفة الحباشي

مقررة اللجنة: السيدة سناء مرسني

مقرر مساعد أول: السيد محمد الناصر جبيرة

مقرر مساعد ثان: السيد مراد الحمايدي

فيفري 2016

و بعد النقاش و التداول أقرت اللجنة بأغلبية أعضاءها الحاضرين مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصادقة على اتفاقية التعاون القضائي في المادة الجزائية.

بالنسبة للاتفاقية الثانية المتعلقة بالتعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين فقد ثمن أغلب أعضاء اللجنة مضمون الاتفاقية و أهميتها لكن انتقد احد الأعضاء المادة 20 من الاتفاقية و التي تضمنت إمكانية أن تصل مدة الإيقاف لثلاثين يوما مع عدم التنصيص على أن يتم الإيقاف بإذن قضائي أو على إمكانية تكليف محام ، في المقابل اعتبر احد الأعضاء أن نص المادة يتضمن تنصيصا واضحا أن الإيقاف بغاية التسليم يخضع إلى تشريع الدولة المطلوب إليها و بالتالي فإن المسالة لا تطرح أي إشكال خاصة دستوري .

أكّد أغلب أعضاء اللجنة على ضرورة رفع توصية للحكومة و رئاسة الجمهورية عند إبرام مثل هذه الاتفاقيات على أن يتم العمل على توحيد المصطلحات القانونية لما لذلك من أهمية في تسهيل تطبيقها.

و بعد التداول و النقاش أقرت اللجنة بإجماع أعضاءها الحاضرين مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصادقة على اتفاقية التعاون القضائي في مادة تسليم المجرمين.

2 - قرار اللجنة

قررت اللجنة المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية و المملكة المغربية حول التعاون القضائي في المادة الجزائية و كذلك مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية و المملكة المغربية حول التعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين .

مقررة اللجنة

السيدة سناء مرسني

رئيس اللجنة

السيد عبادة الكافي

مشروع قانون أساسي

يتعلّق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في المادّة الجزائية

عدد 46/ 2014

فصل وحيد:

تمت المصادقة على الاتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في المادّة الجزائية، الملحقة بهذا القانون الأساسي، والمبرمة بتونس بتاريخ 25 سبتمبر 2010.

مشروع قانون أساسي

يتعلّق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين

عدد 48/ 2014

فصل وحيد:

تمت المصادقة على الاتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين، الملحقة بهذا القانون الأساسي، والمبرمة بتونس بتاريخ 25 سبتمبر 2010.